

Distr.: General
28 July 2020
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة 8752 التي عقدها مجلس الأمن في 28 تموز/يوليه 2020، فيما يتعلق بنظره في البند المعنون "توطيد السلام في غرب أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، في 9 تموز/يوليه 2020 والسيدة هندو أومارو إبراهيم، منسقة رابطة نساء الشعوب الأصلية الفولانية في تشاد.

"ويشير مجلس الأمن إلى قراراته 2480 (2019) و 2423 (2018) و 2391 (2017) و 2359 (2017) و 2349 (2017) و 2320 (2016)، وإلى بياناته الرئاسية السابقة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص في اضطراره بولايته، وللأنشطة الجارية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة جميع دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

"ويشدد مجلس الأمن على أن الأمن والاستقرار في مالي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في منطقتي الساحل وغرب أفريقيا وفي ليبيا وشمال أفريقيا.

"ويُسلّم مجلس الأمن بأنّ وساطة المكتب، التي تتسم بالمسؤولية والمصداقية، تستلزم جملة أمور منها تولى السلطات الوطنية زمام الأمور، ومواقفة الأطراف في المنازعة أو النزاع، واحترام السيادة الوطنية، وذلك على نحو ما جاء في القرار A/RES/70/304.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك إزاء الحالة الأمنية الصعبة في غرب أفريقيا، التي تغذيها أمور من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر، والنزاعات بين الرعاة والمزارعين، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ويدعو إلى مواصلة العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل مساعدة هذه



البلدان في ما تواجهه من تحديات في مجال السلام والأمن ويرحب كذلك في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتكثيف الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في الميدان في بوركينا فاسو والنيجر، ويطلب تلقي معلومات عن آخر المستجدات المتعلقة بهذه العمليات المتكاملة والمشاركة بين الركائز من خلال الإبلاغ المنتظم عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”يُعرب مجلس الأمن عن قلقه من الوضع الإنساني العام في المنطقة، الذي يتسم خصوصا بتأثير التشريد القسري والفقر المدقع والتفاوتات الاجتماعية والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ويدعو إلى الوصول بالمعونة الإنسانية والطبية إلى المحتاجين بشكل آمن ومستمر ودون عوائق، بما في ذلك الوصول بالرعاية الشاملة إلى ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع، ويدعو إلى محاسبة مرتكبي هذا العنف، وكذلك إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيدين الإنساني والإنمائي وإلى صرف الأموال التي سبق التعهد بها.

”ومجلس الأمن، إذ يكرر تأكيد تأييده لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي أعرب عنه أيضا في القرار 2532 (2020) الذي يطالب بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، وإذ يؤكد أهمية التعاون والتضامن الدوليين، فإنه يرحب بجهود ومساهمات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء الأخرى لتقديم الدعم وتعزيز التعاون في مكافحة جائحة كوفيد-19 ويسلم بمباشرة الأمم المتحدة بتنفيذ الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 التي تضع الناس في صميم جهود المكافحة. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء احتمال أن تؤدي جائحة كوفيد-19 العالمية إلى زيادة تفاقم أوجه الهشاشة القائمة في المنطقة، وتقويض التنمية، وتفاقم الحالة الإنسانية، والتأثير بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، والأطفال، واللاجئين، والمشردين داخليا، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ويدعو في هذا الصدد إلى تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة وإلى أن تكون عملية المواجهة منسقة وجامعة وشاملة وعالمية.

”ويُرحب مجلس الأمن بما أبدته البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من روح قيادية في تولي زمام المبادرات الهادفة إلى مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، ويشيد في هذا الصدد بعملياتها الأخيرة لمكافحة الإرهاب في منطقتي ليبياكو - غورما وحوض بحيرة تشاد، بما في ذلك عن طريق القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويرحب مجلس الأمن بزيادة مشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمبادرة الرامية إلى نشر قوة يقودها الاتحاد الأفريقي في منطقة الساحل، ويرحب كذلك بمؤتمر قمة باو المعقود في 13 كانون الثاني/يناير 2020، وبنشاء ”الائتلاف المعني بمنطقة الساحل“ ومؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المعقود في نواكشوط في 30 حزيران/يونيه 2020. ويعيد مجلس الأمن تأكيد ضرورة قيام الدول كافة، بجميع الوسائل، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة وسائر الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لللاجئين والقانون الدولي الإنساني، بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة الجهود الأمنية مع الأهداف السياسية، حتى يتسنى بسط الأمن المدني من جديد، وإرساء دعائم الإدارة الفعالة من أجل تقديم الخدمات الأساسية، وإنعاش الاقتصاد المحلي لتوفير فرص كسب الرزق لفائدة الأعداد المتزايدة من الشباب.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن تحقيق استقرار الحالة وحماية المدنيين في هذه المنطقة يتطلبان استجابة متكاملة تماما، تقودها حكومات تلك البلدان، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، وبما يشمل السعي بشكل متزامن إلى تحقيق تقدم بشأن الأمن والحوكمة والمساعدة الإنسانية والتنمية والمصالحة وحقوق الإنسان.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية معالجة الظروف الكامنة المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وضرورة الأخذ بنهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف بين الطوائف، ومنع المزيد من التوترات ومن العنف، ومواصلة الجهود الأمنية والعمل بفعالية على محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وتقديمهم للمحاكمة، والتصدي للاستبعاد والفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وبناء المجتمعات السلمية العادلة الحاضنة للجميع، ويؤكد في هذا الصدد على دور المرأة الهام في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وكذلك في حالات ما بعد النزاع.

”ويعرب مجلس الأمن عن عميق قلقه إزاء التوترات الأخيرة في مالي ويحث الأطراف صاحبة المصلحة في مالي على إعطاء الأولوية لتوخي الحوار لحلها دون تأخير، مع مراعاة التوصيات التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 19 تموز/يوليه، بالامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يُرجَّح أن تؤدي إلى تأجيج المزيد من التوترات، والعمل على نحو شامل وبناء من أجل الحفاظ على سيادة القانون.

”ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة أن تعمل الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة في بوركينا فاسو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر معاً من أجل تيسير التحضير في الوقت المناسب لإجراء انتخابات تتسم حقاً بالحرية والنزاهة والمصادقية في الوقت المناسب وفي أجواء سلمية، وأن تتخذ جميع الخطوات المناسبة لمنع العنف، ويحثها على ضمان فرص متكافئة لجميع المرشحين والعمل على كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وهادفة.

”ويدعو مجلس الأمن مرة أخرى جميع أصحاب المصلحة السياسيين في غينيا، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، إلى استئناف الحوار دون إبطاء بغية ضمان إجراء العمليات الانتخابية والإصلاحات السياسية بتوافق واسع في الآراء، ويشجع الممثل الخاص على مواصلة بذل المساعي الحميدة في هذا الصدد.

”ويشجع مجلس الأمن أيضاً مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة استعداداته لتولي بعض مهام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، مع اقتراب نهاية ولاية هذا الأخير.

”ويشيد مجلس الأمن بجهود بلدان المنطقة للنهوض بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وهادفة في العمليات السياسية، تحقيقاً لأهداف منها زيادة عدد النساء المعينات في المناصب الحكومية العليا، وفقاً لـسبائير كل منها والالتزامات الوطنية والإقليمية والعالمية والقرار 1325 (2000) وقراراته اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، ويرحب في هذا الصدد بالقانون المتعلق بمشاركة المرأة المعتمد في بوركينا فاسو وازدياد تمثيلها مؤخراً في الجمعية الوطنية لمالي.

”ويسلم مجلس الأمن بالآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، والافتقار إلى الطاقة، والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك ما ينجم عن الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن

الغذائي، ضمن عوامل أخرى، من تبعات على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويواصل التشديد على ضرورة أن تأخذ الحكومات والأمم المتحدة باستراتيجيات طويلة الأجل، تستند إلى تقييمات للمخاطر، وذلك بغية دعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، ويشجع المكتب على مواصلة مراعاة هذه المعلومات في الأنشطة التي يضطلع بها.

”وُشِّعَ مجلس الأمن على بذل الجهود المشتركة بين الركائز من أجل تعزيز المزيد من الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الجهود مع الشركاء في المنطقة عن طريق التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، ويُهيب في هذا الصدد بالمكتب أن يعمل، مع جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة في المقر، وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وعلى وجه الخصوص مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، لتعزيز الاستجابات المتكاملة إزاء التحديات التي تواجهها المنطقة من أجل ضمان تنسيق وكفاءة أفضل في الاستجابة الدولية لاحتياجات سكان ومجتمعات منطقة الساحل.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المعلومات عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجوانب الموضحة في هذا البيان، وعن ولاية المكتب والوضع في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويكرر دعوته إلى إدراج تقييم لتنفيذ قراره 2349 (2017) ضمن التقارير المنتظمة التي يقدمها المكتب.“